

S

Distr.
GENERALS/20483
27 February 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

مجلس الأمن

مذكرة من الأمين العام

١ - في الجلسة العامة ٦٨ من الدورة الثالثة والأربعين المعقدة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، اتخذت الجمعية العامة القرار المععنون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب إفريقيا" ^(١) .

٢ - والجمعية العامة ، في الفقرة ٢ من القرار ٥٠/٤٣ باء :

"تحث مجلس الأمن على النظر في اتخاذ خطوات فورية لضمان التغيير الدقيق والكامل لحظر توريد الأسلحة الذي فرضه المجلس في القرار ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، والقيام برصده على نحو فعال" .

٣ - والجمعية العامة ، في الفقرات ٤ و ٥ و ٧ من القرار ٥٠/٤٣ جيم :

٤ - تقرر مرة أخرى أن قيام مجلس الأمن بفرض جزاءات شاملة وإلزامية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة سيكون أنساب السبل الفعالة والسلمية لإنهاء الفصل العنصري وللاطلاع بمسؤوليات الأمم المتحدة فيما يتعلق بسيانة السلم والأمن الدوليين ، اللذين يتعرضان للتهديد والانتهاك من جانب نظام حكم الفصل العنصري ؛

٥ - تطلب على وجه الاستعجال أن يتخذ مجلس الأمن ، بناء على ذلك ، إجراءات فورية بموجب الفصل السابع من الميثاق بغية تطبيق جزاءات شاملة وإلزامية على نظام الحكم العنصري في جنوب إفريقيا ، وتطلب إلى الحكومات التي تعارض تطبيق جزاءات شاملة وإلزامية إعادة تقييم سياساتها والكف عن معارضتها لتطبيق مجلس الأمن مثل هذه الجزاءات ؛

...

- ٧ - تحث مجلس الامن على تعزيز الحظر الإلزامي لتوريد الأسلحة المفروض بموجب قراريه ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ و ٥٥٨ (١٩٨٤) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، من أجل إنهاء الانتهاكات المستمرة لحظر توريد الأسلحة" .
- ٤ - والجمعية العامة ، في الفقرة ٢ من القرار ٥٠/٤٢ ياء :
- "تحث مجلس الامن على اتخاذ إجراءات دون مزيد من الإبطاء لفرض حظر إلزامي على توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا وكذلك على توريد المعدات والتكنولوجيا إلى مساعتها النفطية ومشاريعها الخامسة بأسالة الفحص وتمويل هذه الصناعة وتلك المشاريع والاستثمار فيها" .
- ٥ - والجمعية العامة ، في الفقرتين ٥ و ٦ من القرار ٥٠/٤٢ كاف :
- "٥" - تحث مجلس الامن على أن ينتظر دون إبطاء في اعتماد جراءات إلزامية فعالة ضد جنوب افريقيا ،
- "٦" - تحث كذلك مجلس الامن على أن يتخذ خطوات من أجل التنفيذ الدقيق للحظر الإلزامي لتوريد الأسلحة الذي فرضه في القرار ٤١٨ (١٩٧٧) ، وحظر توريد الأسلحة الذي طلب فرضه في قراره ٥٥٨ (١٩٨٤) ، وأن يضمون في إطار هذين القرارات المتصلين بالموضوع ، وضع نهاية للتعاون العسكري والشوي مع جنوب افريقيا واستيراد المعدات أو المؤن العسكرية من جنوب افريقيا" .

الحواشى

(١) لم يستنسخ القرار في هذه الوثيقة ، وللاطلاع على النص الكامل ، انظر الوثيقة A/RES/43/50 .
